

تأثير القيم الاجتماعية في السلوك السياسي

للمواطن العراقي بعد عام ٢٠٠٣

م. م. عباس لطيف كريم

الباحث: سلام عطا الله شباط

كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية،

[.Abbas_20082@yahoo.com](mailto:Abbas_20082@yahoo.com)

Conclusion:

Political behavior depends on the degree of individual or collective political awareness, and it cannot be explained in isolation from a number of interrelated and interacting factors, such as social, historical, psychological, biological and economic factors that, as a result, push him to perform a certain political behavior towards a particular political issue, and perhaps political participation is the most prominent and clear political behavior that has It is issued by a citizen in any society and in any country, and here we must emphasize that all models of democratic transformation agree that political participation is one of the most important foundations upon which the democratic process is based. The elements of the social environment (religion - clan - family - civil society - social class - values, customs and social traditions) influence the political behavior of individuals, and based on these elements the political behavior differs between individuals, and this difference is more evident through the political life represented by participation Political, electoral behavior, party affiliations, and political culture, as we find some individuals are keen to participate in elections and pay attention to political issues and loyalty and loyalty to their political system, while others are reluctant to participate in any political action and take a position of indifference, and may extremism towards the use of political violence.

الخلاصة:

يتوقف السلوك السياسي على درجة الوعي السياسي الفردي أو الجماعي، ولا يمكن تفسيره بمعزل عن جملة عوامل مترابطة ومتفاعلة، كالعوامل الاجتماعية، والتاريخية، والنفسية، والبيولوجية، والاقتصادية، والتي تدفعه بالنتيجة إلى تبني سلوك سياسي معين تجاه قضية سياسية معينة، ولعل المشاركة السياسية هي أبرز وأوضح سلوك سياسي قد يصدر من مواطن ما في أي مجتمع أو في أي دولة، وهنا علينا التأكيد في أن كل نماذج التحول الديمقراطي تتفق في أن المشاركة السياسية أحد أهم الأسس التي تقوم عليها العملية الديمقراطية. إذ تؤدي عناصر البيئة الاجتماعية (الدين، العشيرة، الأسرة، المجتمع المدني، الطبقة الاجتماعية، القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية) تأثيرها في السلوك السياسي للأفراد، وبناءً على تلك العناصر يختلف السلوك السياسي بين الأفراد، وهذا الاختلاف يتضح بصورة أكبر من خلال الحياة السياسية المتمثلة بالمشاركة السياسية، والسلوك الانتخابي، والانتماءات الحزبية، والثقافة السياسية، إذ نجد بعض الأفراد يحرصون على المشاركة في الانتخابات والاهتمام بالقضايا السياسية، والولاء والاخلاص لنظامهم السياسي، في حين نجد البعض الآخر يجمع عن المشاركة في أي عمل سياسي ويتخذ موقف اللامبالاة، وقد يتطرف نحو استخدام العنف السياسي.

مفاتيح البحث (السلوك السياسي البيئة الاجتماعية ، الثقافة السياسية ، الوعي الثقافي).

مقدمة

إن الإنسان بوصفه كائن اجتماعي، كان ولازال منطلقاً ومحط اهتمام لعدد كبير من البحوث والدراسات التي تُعنى بجوانب حياته المختلفة، خصوصاً تلك التي تتعلق به كعضو في المجتمع، وكمواطن في نظام سياسي، فهو كائن حي متعدد الجوانب يتميز بخصائص ذاتية موروثية ومكتسبة، كما أنه يدخل مع البيئة المحيطة به في مجموعة من التفاعلات التي يؤثر من خلالها في بيئته كما يتأثر بدوره بتلك البيئة، أي من خلال العلاقات المختلفة القائمة في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، وعليه فإن ماهية الإنسان في جوهرها اجتماعية، أما ما هو سياسي فيها فيأتي عبر العلاقات التي يدخل فيها مع الآخرين، أفراداً وجماعات، وهي التي تدفع به إلى التفكير وإلى القيام بنشاط سياسي ينعكس بصورة مواقف واتجاهات وميول سياسية، يطلق عليها إجمالاً تعبير (السلوك السياسي)، لذلك فإن السلوك السياسي للفرد والجماعة تتحكم في نشوئه وفي أنماطه عوامل متعددة ومتنوعة، هي عوامل البيئة الاجتماعية والوسط الحضاري السائد، والثقافة السياسية والتنشئة الاجتماعية - السياسية. ويتوقف السلوك السياسي على درجة الوعي السياسي الفردي أو الجماعي، ولا يمكن تفسيره بمعزل عن جملة عوامل مترابطة ومتفاعلة، كالعوامل الاجتماعية والتاريخية والنفسية والبيولوجية والاقتصادية، والتي تدفعه بالنتيجة إلى القيام بسلوك سياسي معين تجاه قضية سياسية معينة، ولعل المشاركة السياسية هي أبرز وأوضح سلوك سياسي قد يصدر من مواطن في أي مجتمع وفي أي دولة، وهنا علينا التأكيد في أن كل نماذج التحول الديمقراطي تتفق في أن المشاركة السياسية أحد أهم الأسس التي تقوم عليها العملية الديمقراطية إذ تؤدي عناصر البيئة الاجتماعية (الدين، العشيرة، الأسرة، المجتمع المدني، الطبقة الاجتماعية، القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية) تأثيرها في السلوك السياسي للأفراد، وبناءً على تلك العناصر يختلف السلوك السياسي بين الأفراد، وهذا الاختلاف يتضح بصورة أكبر من خلال الحياة السياسية المتمثلة بالمشاركة السياسية، والسلوك الانتخابي، والانتماءات الحزبية، والثقافة السياسية، إذ نجد بعض الأفراد يحرصون

على المشاركة في الانتخابات والاهتمام بالقضايا السياسية والولاء والاخلاص لنظامهم السياسي، في حين نجد البعض الآخر يحجم عن المشاركة في أي عمل سياسي ويتخذ موقف اللامبالاة، وقد يتطرف نحو استخدام العنف السياسي إن هذا الاختلاف في سلوك الفرد السياسي لا بد أن تكون فيه مجموعة عوامل تُسهم بالدور الأكبر في وضوح الرؤية السياسية مما يدفع نحو المشاركة، أو قد يؤدي هذا إلى العكس أي ضعف أو عدم المشاركة السياسية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في موضوع البيئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي للمواطن العراقي، من أنها تعالج موضوعاً مهماً من مواضيع علم الاجتماع السياسي، ألا وهو السلوك السياسي للمواطن العراقي، فمع غياب الوعي السياسي والثقافة السياسية للمواطن العراقي، لازال العراق يفتقر للاستقرار السياسي المتمثل بالصراعات السياسية، وضعف النخبة السياسية وتخلفها، ومن ثم عدم قدرتها على تحقيق الاستقرار السياسي. ومن هذا المنطلق تبرز أهمية الموضوع في تحديد السلوك السياسي وكيف تؤثر البيئة الاجتماعية العراقية فيه، فالسلوك السياسي مهم للسلطة وللمواطنين، فهو مهم للسلطة لمعرفة كيفية سلوك المواطن أو ردة فعله تجاه قرار أو قانون أو سياسة عامة معينة، لأجل تقادي القرارات الخاطئة التي قد تثير غضب المواطنين وانزعاجهم، ومهم للمواطنين لأجل معرفة أن السلوك والتصرفات التي يسلكونها في الميدان السياسي ليست اعتباطية ولا تأتي من فراغ، وإنما لها أسبابها في البيئة الاجتماعية للمواطن، كما لها انعكاساتها ونتائجها على النظام السياسي

هدف البحث:

إن الهدف الأساسي للبحث هو محاولة فهم العلاقة بين البيئة الاجتماعية والسلوك السياسي للمواطنين، من أجل تحديد الكيفية التي تؤثر من خلالها تلك البيئة في السلوك السياسي، إن كان هذا التأثير ايجابي أو سلبي، والتعرف أكثر على عوامل البيئة الاجتماعية أو أقلها تأثيراً في السلوك السياسي للمواطن العراقي.

اشكالية البحث:

تتمحور اشكالية البحث في الإجابة على السؤال الآتي: هل للبيئة الاجتماعية العراقية التي ينتمي اليها المواطن تأثيراً على سلوكه السياسي؟ وإذا كان الجواب (نعم)، فهل هذا التأثير ايجابي أم سلبي؟ وهل هو ثابت أم أنه عرضة للتغيير؟.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن السلوك السياسي للمواطن هو انعكاس للبيئة الاجتماعية التي ينتمي اليها، والتي تؤثر على التنشئة السياسية التي يتلقاها طيلة حياته، إذ تؤثر هذه البيئة على الجانب النفسي للإنسان وتؤثر على قراراته وميوله السياسية، وهو أمر يبدو واضحاً في سلوكه الانتخابي الذي تميز بكونه قائم على أساس الدين أو الطائفة أو القومية، والعجز عن قبول الآخر، كما يبدو واضحاً من انتمايات المواطنين للأحزاب السياسية، والذي غلب عليها طابع النفعية والتعصب.

منهجية البحث:

بُغية التوصل إلى المعلومات الدقيقة والتحقق من فرضية البحث وصولاً الى الاستنتاجات النهائية، تمت الاستعانة بالمنهج السلوكي لقدرته على تحليل ودراسة سلوك الانسان السياسي، فضلاً عن اعتماد مدخل التحليل النظمي لتحديد المدخلات الأساسية التي تؤثر على الفرد، من عناصر البيئة الاجتماعية، لتكون على أساسها مخرجات سلوكه السياسي، واستعمال المدخل التاريخي لتبيان تأثير البيئة الاجتماعية العراقية على السلوك السياسي في مراحل سابقة للوصول الى ما بعد عام ٢٠٠٣.

نتائج:

تعد القيم الاجتماعية الموجه الأساسي لسلوك الأفراد والعلاقات التي تربطهم ببعضهم، وهي التي تحكم العلاقات ضمن محيط الأسرة وفي المجتمع، اضافة الى العلاقة بين المجتمع وبين النظام السياسي، حيث هي معتقدات تحكم مشاعر وتفكير وسلوك ومواقف الأفراد واختياراتهم، وتنظيم علاقاتهم مع الآخرين ومع مؤسسات النظام السياسي في مكان وزمان معينين. إذ إن للقيم الاجتماعية تأثير واضح على المجتمع وأفراده، بشكل يعكس طبيعة هذه القيم واختلافها من مجتمع الى آخر، سواء كانت ايجابية أو سلبية ولها نتائجها أو آثارها الواضحة في البيئة الاجتماعية. وإذا كانت القيم السائدة ايجابية كالتعاون والمساواة والإيثار والبذل والعطاء، فإن هذه القيم تترك مردودها وآثارها الايجابية على المجتمع والبيئة الاجتماعية، وتدفع بالإنسان الى التطور والتقدم وتساعد المجتمع على بلوغ أهدافه الأساسية، أما إذا كانت القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع سلبية كالتعصب والا مساواة والذكورية والتسلط وجلد الذات، فطبيعة الحال تنعكس سلباً على المجتمع. وعليه سوف

تنطرق في هذه الدراسة الى تأثير القيم الاجتماعية العراقية وانعكاساتها على السلوك السياسي للمواطن العراقي في محورين، الأول: طبيعة القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع العراقي، والثاني: انعكاس القيم الاجتماعية على السلوك السياسي للمواطن العراقي.

المحور الاول: طبيعة القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع العراقي

إن من أهداف أي جماعة مهما بلغ حجمها وتعقيدها ، أن تحافظ على بقائها واستمرارها، ولا يتحقق ذلك إلا باحتفاظها بعاداتها الاجتماعية ، ومعايير السلوك الاجتماعي وضوابطه فيها، وقيمتها ومعتقداتها عن طريق نقلها الى أعضائها الصغار الناشئين، بحيث يتمثلوها في سلوكهم وتعاملهم مع بعضهم البعض وفي وجدانهم ثم يقومون بدورهم في نقلها الى من سيكونون تحت إشرافهم من ناشئة المجتمع، أما الهدف الآخر للجماعة فهو حفاظتها على تماسكها وتوازنها الداخلي، وذلك بأن يكون بين أعضائها قدر مشترك من تلك العادات والمعايير والقيم، وكلما زاد هذا القدر زادت درجة التماسك وتحقق التوازن^(١) وتعرف القيم بأنها: (مجموعة القوانين والمقاييس التي تنتبثق من جماعة ما أو تكون بمثابة موجهات للحكم على الأعمال والممارسات المادية والمعنوية، وتكون لها من القوى والتأثير على الجماعة بما لها من صفة الضرورة والالتزام والعمومية، وأي خروج عليها أو انحراف عنها يصبح بمثابة خروج عن أهداف الجماعة ومثلها العليا)^(٢) وهناك العديد من القيم الاجتماعية يكتسبها الفرد العراقي من خلال عملية التنشئة الاجتماعية السياسية، وهذه القيم لها أبعادها السياسية بشكل تترك تأثيرها على السلوك السياسي للمواطن العراقي، لذلك سنحاول دراسة أهم القيم الاجتماعية المؤثرة في السلوك السياسي للمواطن العراقي. إذ يخضع الفرد الى مجموعة قيم تتحكم بسلوكه وتفكيره، وتتوزع مصادرها بين الدين والأخلاق والأعراف والعادات والتقاليد، وكلما كان المجتمع متعدداً كانت قيمه وثوابته المعرفية متعددة، فيسهم الجانب الديني للفرد في تشكيل منظومته القيمية، كما تسهم قوميته وتقاليدته في تشكيلها، لكنها جميعها تعمل ولو بشكل متفاوت على تحديد سلوك الفرد، بعد أن تمارس القيم سلطتها وتتغرس في لا وعيه، وإن الارتكاز إلى القيم الإنسانية سيكون الحل الأمثل لمشكلة تعدد القيم وتسوية النفاضل الطبقي القائم على منظومة القيم ذاتها^(٣) وتؤدي القيم الاجتماعية دوراً مهماً في تنظيم شؤون أفراد المجتمع من خلال تنسيق حياتهم اليومية حسب مقتضيات مصلحة المجتمع الذي يعيشون فيه، وتقوم بخدمة النظام الاجتماعي واستقرار البيئة الاجتماعية، فالتضامن والتماسك الاجتماعي يُحدد ويُعرف عن طريق القيم العامة التي يشترك فيها أفراد الجماعة، فتكون القيم الاجتماعية مقبولة لدى الفرد لأنها مكتسبة من الجماعة التي ينتمي إليها ويتفاعل معها، لذلك نجده يرضى بها ويحكمها وعدالتها لأنها أحد مفصلات الضبط الاجتماعي التي تحدد سلوكه^(٤) أن القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع العراقي هي القيم الجماعية، والعمودية، والذكورية، والأبوية، والعصبية وغيرها التي سنحاول دراستها بإيجاز في هذا المحور فالقيم الجماعية سائدة أكثر من القيم الفردية، فالجماعة (وبشكل خاص العائلة) وليس الفرد هي التي تشكل النواة أو الوحدة الاجتماعية، إلا أن هذا لا يعني أنه لا توجد قيم فردية، وقيم تشدد على التحصيل والإنجاز الفردي وعلى النفوذ والقوة والوجاهة، ولكن يمكن القول أن القيم السائدة هي قيم الانتماء للجماعة، فالإنسان يعامل كعضو في جماعة أكثر مما يعامل كفرد مستقل^(٥) وهذه القيم الجماعية لها تأثير كبير على الإنسان وفي سلوكه السياسي وقد يكون هذا التأثير إيجابياً أو سلبياً فمن بين سماتها الإيجابية التعاون والتعاوض والالتزام الشامل والطمأنينة النفسية، فيجد الإنسان في هذه العلاقات الرسمية والشخصية والعفوية إحساساً أصيلاً بالانتماء^(٦) إلا أن القيم الجماعية لها أبعاد وتأثيرات سلبية أيضاً على السلوك السياسي العراقي، كونها تركز ثقافة الخضوع، وتنمي الفردية والأنانية والتحول حول الذات، فيزداد إحساس الفرد بـ"الأنا" على حساب الـ"نحن"، وتغليب المصلحة الخاصة والأنانية على المصلحة العامة، وإعاقة العمل الجماعي وعدم الانضمام إلى الجماعات الاجتماعية والمشاركة الاجتماعية، نتيجة الاتكال على الأفراد بدل المشاركة في العمل الجماعي، الذي يعد من مستلزمات السلوك التشاركي الديمقراطي^(٧) كذلك فإن هذه القيمة تشكل عائقاً أمام المجتمع المدني العراقي المراقب للسلطة، بسبب تقديس الفرد زعيماً أو رئيساً أو مفكراً، ويؤدي الى اللجوء لاستخدام القمع في النظام السلطوي، والخداع السياسي، وعائقاً أمام الولاء الوطني بقدر ما تحت الأنانية على الولاء للعائلة والعشيرة والمنطقة^(٨) كما أن هذه القيمة عملت على ترسيخ الانتماءات المحلية والاثنية والدينية والطائفية، وهذا قد ثبت بشكل واضح من خلال نتائج الانتخابات السابقة في دوراتها المختلفة، فالناخب العراقي يميل لإعطاء صوته للقوائم السياسية انطلاقاً من المكونات الاجتماعية التي ينتمي إليها وليس على أساس الكفاءة، مما ترك أثره على السلوك السياسي العراقي^(٩) أما القيم الأبوية والقرابية، فالمجتمع العراقي، يقوم على امتثال أوامر الأب والسلطة معاً، ففي الغالب يخضع الفرد العراقي في جميع نواحي حياته وحتى أرائه وسلوكه السياسي، لسلطة الأب، أو زعيم العشيرة، أو الطائفة، والامتثال لها ، وهذا ما جسدهته الحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع العراقي منذ قيام الدولة العراقية وإلى الوقت الحالي، فالقيم القرابية في الدولة الحالية لعبت دوراً كبيراً من خلال ممارسة سلطات واسعة وضغط كبير على الأفراد وتوجيه إرادتهم عن طريق وجود آلية من التفاعل الرمزي بين الأفراد من أجل التحكم في

سلوكهم وتوجيههم في مختلف نواحي الحياة السياسية كالانتخابات على سبيل المثال، لأن الانتخابات وما يتمخض عنها هو عنوان لانتصار القبيلة أو الطائفة، فوضعت خيارات الناخب داخل هذا النسق القرابي تحديداً، وعليه أن لا يخرج عن هذا الإطار في خياراته لأن أي خيار آخر يعد خروجاً عن الجماعة، وبهذا فقد أخذ الفرد مستنداً على تشنته التي توجب عليه طاعة ولي الأمر، بالتخلي عن الكثير من قناعاته بل عن بعض ما يحقق مصالحه حتى يستطيع أن يحقق متطلبات الجماعة التي ينتمي إليها، لأنه إذا لم يفعل ما تمليه عليه جماعته يصبح في نظرها غير متماثل مع معاييرها ومنحرفاً عنها فتهبط مكانته داخل الجماعة، وهكذا يقع تحت ضغط وهيمنة السلطات المنتفذة داخل المجتمع والتي تمارس ضغطها على الفرد من أجل تحقيق أهدافها، وتتمثل هذه السلطات بالأسرة والعشيرة والطائفة، لتصبح المكونات الفرعية هوية بديلة عن الهوية الوطنية، بضغطها على الفرد للتخلي عنها، مصورة له أن الوطنية والمواطنة والوطن هي من نتاج خياله، راسمة له صورة ذهنية مشوهة عن الوطن ومن ثم من يشاركونه الوطن من المكونات الأخرى التي لا تقع ضمن النسق القرابي الذي ينتمي إليه (١٠) إن النزعة الأبوية التي تسيطر على البنية الفكرية والسياسية والاجتماعية، التي تقوم على علاقات القرابة، وصلة الدم وما يرتبط بها من قيم وأعراف وعصبية عشائرية، مازالت تمارس تأثيرها على طرائق التفكير والعمل، وعلى منظومة القيم والمعايير وقواعد السلوك، وعلى أبرز مشاهد السلوك السياسي العراقي، ومما ساعد على بروزها هو أن المجتمع العراقي من المجتمعات التعددية، قومياً، ودينياً، ومذهبياً فقد تركت البيئة الاجتماعية أثراً كبيراً في النواحي السياسية والاجتماعية، والفكرية للمجتمع العراقي (١١) ولكن المجتمع العراقي مجتمع عشائري تقليدي يمر بمرحلة انتقالية متأزمة من جهة ولأن علاقاته الاجتماعية تتصف بالعصبية وبغليب الجماعة (الأسرة، وعلاقات القرابة والارتباطات الطائفية) على الفرد كما على المجتمع، طالما أنه غير متجانس، فإن الجماعة مازالت إلى حد كبير تشكل المحور أو النقطة المركزية التي تنتظم حولها النشاطات الاجتماعية والسياسية الملزمة، فالعلاقات الاجتماعية ما تزال في غالبيتها علاقات أولية تقليدية، مشحونة بالعواطف، فهي علاقات فئوية مكوناتية، يستمد منها الفرد اكتفاءه وطمأنينة النفسية، تتعارض في الغالب مع أنماط العلاقات السائدة في المجتمعات المتقدمة وهذا ليس انتقاداً للقيم العائلية، لكن أنماط العلاقات الاجتماعية ذات الأبعاد السياسية في العراق، تعطي امتيازات غير موضوعية تبخس حق الكفاءة (١٢) يمكن أن نفهم مما تقدم أن العصبية، عززت وجود الأحزاب السياسية التي تحول - التنافس فيما بينها من أسس سياسية إلى منافسة بين أشخاص ينتمون إلى عشائر أو مكونات معينة، وليس إلى برامج سياسية تطرحها تلك الأحزاب، بل إن بعض الأحزاب تلجأ إلى اختيار مرشحين من العشائر أو المكونات لزيادة رصيدها من الأصوات، كذلك فقد تحولت الأحزاب السياسية العراقية إلى أحزاب طائفية تعمل لخدمة الطائفة وتستمد رصيدها السياسي من تمثيلها لهذه الطائفة أو تلك (١٣) أما القيم الذكورية التي تميز بين الرجل والمرأة أو التي تميل إلى جعل الرجل متسلطاً عليها أو تبرر تبعيتها له في الكثير من المجالات وفق مبررات ثقافية واجتماعية ودينية، فهذا النوع من القيم منتشر في المجتمع العراقي حتى عرف بأنه مجتمع ذو ثقافة وقيم ذكورية، على الرغم من تقدم المرأة وارتفاع مكانتها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً إلا أنها ما زالت تعاني من هذه التصورات الثقافية بسبب الرواسب الثقافية المتركمة والمتوارثة التي تدعم هذه القيم ، فالكثير من أفراد المجتمع لازالوا ينظرون للمرأة على أنها مواطن من الدرجة الثانية وأنها فقط مشروع للنسل والولادة وتقديم الخدمة للزوج والأطفال، بل لا يزال هناك تمييز حتى داخل الأسرة بين الذكور والاناث على مستوى الرعاية والاهتمام وحتى توزيع الإرث (١٤) وسواء كانت نسبة المرأة في المجتمع تفوق نسبة الرجال أم تقاسمها المجتمع، فإن نشاط المرأة السياسي في المجتمع العراقي لازال يعاني الكثير من السلبية، إذ إن دورها الوظيفي لازال هامشياً، وتعاني اليوم من تخلف سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي (١٥) فظاهرة محدودية المشاركة السياسية للمرأة في العراق هي محصلة العديد من العوامل المتفاعلة والمتداخلة على الصعيد البيئي الاجتماعية العراقية، وأهمها ما يتعلق بالنسق القيمي الذي يكرس صوراً نمطية عن المرأة ودورها في المجتمع، فيساعد ذلك على سيادة تصورات مغلوطة، للحد من تفعيل مشاركة النساء السياسية ولمقاومة الأصوات المطالبة بذلك (١٦) بمعنى أن السبب لا يعود إلى قصور ذاتي يتعلق بالمرأة كإنسان، وإنما إلى متغيرات متداخلة تحدد مكانة المرأة ليس سياسياً فقط، وإنما اجتماعياً أيضاً، ومن بين ذلك البيئة الاجتماعية المحيطة، وتوزيع العمل والمشاركة في الانتاج، ودرجة المساهمة في ملكية وسائل الانتاج، فضلاً عن المتغيرات الثقافية من معتقدات وأعراف وتقاليد وقيم، وهذه المتغيرات معاً متفاعلة ومؤثرة ومتأثرة ببعضها ببعض، فضلاً عن تخلف بعض القوانين والتشريعات التي تقلل من فرص المرأة في المساواة (١٧). فطبيعة المجتمع العراقي تتسم بهيمنة السلطة الذكورية، فالقوانين الاجتماعية التي تحكم المرأة وتؤسس لنظرة دونية لها هي السائدة في غالبية مفاصل المجتمع (١٨) إن العديد من العادات والقيم والقوانين التي يحسب البعض أنها مرتكزة على الاسلام، هي في الواقع مرتكزة على القيم والعادات العشائرية، من هنا، فإن ردة الفعل السلبية على تفعيل حقوق النساء القانونية تنشأ في معظم الحالات لا بسبب التعارض مع الشريعة

الإسلامية، بل كمحاولات لصيانة القوانين والأعراف العشائرية القديمة^(١٩). إذ لا تزال قوة الروح العشائرية والعصبية من المعوقات الرئيسية التي تحول دون مشاركة النساء بفعالية في العمل السياسي في العراق، إذ إن المرأة أسيرة النظرة الذكورية والثقافة التمييزية وما زالت مكاسبها وإن أصبحت في منصب سياسي هشاً ومعرضة للانتكاسة بإرادة الرجل وحده، وما زالت المرأة محكومة بإرث ثقافي ينقص منها، وينظر إليها على أنها قاصرة وبحاجة إلى ولي ووصي يراقبها ويوجهها ويحميها^(٢٠) فإذا كانت التنشئة الاجتماعية- السياسية هي تطبيع الفرد بعادات وتقاليد وثقافة المجتمع وتكييفه مع البيئة الاجتماعية، فإن هذه التنشئة تقوم في مجتمعنا على أساس عزل المرأة والإعلاء من شأن الرجل والهيمنة الذكورية، إذ تكون أدوار المرأة ثانوية ومحكومة بواقعها الاجتماعي، لذا نجد هذه المؤثرات الاجتماعية التي تكون سبباً للحد من المشاركة السياسية للمرأة العراقية هو العلاقات الأسرية غير الصحيحة بين الرجل والمرأة وغياب العلاقات الديمقراطية داخل الأسرة وتدني الوعي المجتمعي^(٢١) أما المؤثرات الفكرية فتحدد في الموروث الثقافي المتأصل في المجتمع العراقي، الذي يرى أن حرمان المرأة من ممارسة حقوقها السياسية أمر طبيعي، وهذا ما يفسر إلى حد كبير غياب المرأة عن العمل السياسي بالمقارنة مع الرجل، إذ أنه بالرغم مما توافر للمرأة اليوم من نصوص دستورية وقانونية تدعم مشاركتها السياسية واستحقاقها للمناصب القيادية، كالكوتا، فإن تغيير المواقف والعقليات السائدة في المجتمع تحتاج إلى وقت كبير وجهد أكبر، فالقوانين والقرارات السياسية لا يمكن أن تغير من مفهوم الذات أو من الموروث الثقافي ما لم يكن أفراد المجتمع (رجالاً، ونساءً) قادرين ومستعدين لهذا التحول في ذواتهم وفيما هو سائد من قيم تقليدية، ومن هنا يبرز أهمية السلوك السياسي الشامل للمجتمع^(٢٢) إذ يعكس لنا السلوك السياسي للمرأة العراقية تلك العلاقة التفاعلية بين المرأة والمجتمع العراقي في إطار المواقف والاحداث المختلفة، كما أن السلوك السياسي للمرأة مرهون بالأهداف التي تحدها الجماعات أو المنظمات أو القادة السياسيون للدولة والايضاح أو المواقف التي لها علاقة جدلية بالنظام لهذا نلاحظ اختلاف في السلوك السياسي بين الرجل والمرأة^(٢٣) وفيما يتعلق بموقع المرأة بالمجتمع من حيث إشغالها لمواقع قيادية بارزة ومؤثرة فيمكن القول أن المجتمع العراقي بشكل عام يفضل في العادة أن يوفر للرجل فرص الترقية بشكل أكبر بالمقارنة مع المرأة، وهذا التفضيل يعكس في الواقع الصورة النمطية السلبية السائدة عن المرأة في البيئة الاجتماعية، إذ أظهرت دراسة أجريت على عينة من الشباب أن ٥٧.٤% يوافقون بشدة أو يوافقون على فكرة أن المرأة أقل منزلة من الرجل بصورة عامة، كما أظهرت أن ٩٢، ٨% منهم يرون أن المرأة لا بد من أن تأخذ رأي ولي أمرها قبل القيام بأي عمل، وفيما يتعلق بالعمل السياسي أكد ٧٦.٢% من المبحوثين أن السياسة هي حكر على الرجال دون النساء^(٢٤).

فستوى السلوك السياسي للمرأة في المجتمع العراقي واجه مجموعتين من التحديات وهي^(٢٥):

- **المجموعة الاولى: البيئة الاجتماعية والثقافية،** والتي تلعب دوراً كبيراً في تشكيل السياقات المجتمعية لحال المرأة، والتي تضم الموروث السياسي والثقافي السلطوي والأبوي في العراق، والأعراف والقيم الاجتماعية والثقافية التقليدية خاصة في المدن التي يطغى عليها الطابع الريفي، والأزمات والحروب التي عصفت بالمجتمع العراقي والتي أدت إلى أن تكون الأدوار السياسية الفاعلة للمرأة بطيئة الحركة والتأثير.
- **المجموعة الثانية: هي البيئة السياسية والتشريعية،** رغم أن الموقف الرسمي للدولة يشجع قيم النهوض بالمرأة وإبراز دورها السياسي والاجتماعي، وهو ما أشار إليه دستور ٢٠٠٥ الدائم^(٢٦)، إلا أنه لا يزال هناك فجوة عميقة بين النص والواقع ولاسيما في مراكز صنع القرار، وهو ما يعكس استمرار هيمنة القيم الذكورية التي تفضل الرجال لهذه المراكز، ويمكن القول أن الساحة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، شهدت مشاركة المرأة العراقية في صناعة القرار من خلال دخولها البرلمان (المؤسسة التشريعية) وتوليها الحقائق الوزارية وتواجدها في الحكومة كمستشارة ووكيلة وزير ومدير عام، ومن أبرز ما حققته المرأة العراقية على هذا الصعيد حصولها على (نظام الكوتا)، أي تخصيص عدد من المقاعد في البرلمان للنساء، بغض النظر عن عدد الناخبين الذين قاموا بانتخاب النساء، ويعني هذا أن تكون للنساء حصة في عضوية المؤسسة التشريعية على سبيل الوجوب والإلزام، بحيث لا تكتسب هذه المؤسسة الصفة الدستورية والشرعية مالم يكن بين أعضائها عدد من النساء^(٢٦) وفي الحقيقة إن هذا النظام هو إجراء مؤقت لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة ظاهرياً، وهو غير نابع من الايمان بضرورة مشاركتها في العملية السياسية، فقد يكون الوعي عند الفرد يوافق على مشاركة المرأة سياسياً ولكن الموروث الاجتماعي المترسخ في العقل الباطن ما زال يرفض مشاركة المرأة في العمل السياسي وإن انتخب النساء بقي محدوداً جداً خارج الكوتا، كما لم يتولى منصب وزيرة إلا عدد قليل جداً، كما لم تتولى أي امرأة منصب المحافظ أو رئيس مجلس المحافظة^(٢٧) ويمكن أن نستنتج من ذلك كله، أن المجتمع العراقي، بصفة عامة، ما زال يرى في العمل السياسي مجالاً ذكورياً، وأن المرأة غير مؤهلة للخوض فيه، وهذا يعود إلى التنشئة الاجتماعية السياسية، وطبيعة البيئة الاجتماعية العراقية، التي ساهمت في الحد من مشاركة النساء في العملية السياسية، وبالتالي أثرت على السلوك السياسي

للمرأة العراقية أما فيما يتعلق بالقيم العمودية (عدم المساواة) فيتصف المجتمع العراقي بسيادة القيم العمودية الهرمية في ثقافته، ويفتقر إلى القيم الافقية التي يتم بموجبها التفاعل على أساس المساواة. إذ تسيطر القيم العمودية على الأسرة ويكون التفاوت على أساس العمر والجنس، وفي البيئة الاجتماعية والسياسية كالنظام السياسي ومؤسسات العمل والاحزاب السياسية والجمعيات، حيث تسود القيم السلطوية، وفي مثل هذه العلاقات والروابط يتقلص هامش الحرية مهما قيل عن وجود نظام ديمقراطي أو انتخابات وحقوق سياسية^(٢٨) فيؤدي ذلك بالتالي إلى شيوع قيمة عدم الثقة في التعامل مع الآخرين وعدم الثقة بالمجتمع وبالتالي عدم الثقة بالنظام السياسي من مؤسسات وشخصيات، إذ يسود الشك المتبادل بين الحاكم والمحكوم وعدم توقع المواطن من الحكومة أداءً طيباً في الاستجابة لمطالبه وبين الحكومة والمعارضة وعدم ثقة الحاكم بالأحزاب السياسية واعتماده في شغل المناصب المهمة على أفراد الأسرة أو العشيرة الذي تربطهم به علاقات شخصية ومصالحية^(٢٩) بمعنى آخر، أنه كلما كانت هناك علاقات أفقية أو علاقات مساواة بين الافراد والجماعات كلما قلت الازدواجية في السلوك السياسي، وتززت الثقة الاجتماعية، في حين تزداد الازدواجية في السلوك السياسي وعدم الثقة كلما اقتربنا من العلاقات العمودية وعدم المساواة في التفاعل اليومي^(٣٠) ويمكن القول، إن سيادة القيم العمودية في المجتمع العراقي أثرت سلباً على السلوك السياسي العراقي، فالازدواجية في السلوك والفكر لا يخلق أجواء حوار حقيقي بين الأفراد إذ أن الحوار يفترض حرية الفكر والتعامل الأفقي مع الآخر، ويقوم على أساس الاحترام المتبادل، ويتنافى مع تشنج المواقف والتعصب^(٣١) مما سبق يمكن أن نستنتج من ذلك كله، بأن القيم التقليدية الغالبة في الثقافة العراقية، هي قيم لا تسهم في بلورة سلوك سياسي واضح، فهناك صراع بين القيم التقليدية والقيم الديمقراطية فالقيم السائدة في المجتمع العراقي ترتكز على الثقافات الجماعية والعمودية وعلى تقديس الذكورة والعصبية القبلية وغياب قيم المساواة، هذه القيم بمجملها تشكل ثقافة مغايرة للثقافة المدنية الديمقراطية، وهذه القيم أصبحت محددات للسلوك السياسي للفرد العراقي، وقامت البيئة الاجتماعية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية بتسيخها وهذا ما سنتطرق في المحور التالي بشكل أكثر تفصيلاً.

المحور الثاني: انعكاس القيم الاجتماعية على السلوك السياسي

إن السلوك السياسي للمواطن العراقي المعاصر تأثر بعدة قيم اجتماعية سائدة وخاصة بعد تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣م، ويمكن القول إن المواقف السياسية والاتجاهات والسلوك السياسي الذي يمارسه المواطن العراقي، لاسيما في العملية الانتخابية والتي تعد الصورة الأبرز في السلوك السياسي والمشاركة السياسية، نابعة من محددات القيم الاجتماعية التي تحدثنا عنها في المحور السابق، وأبرز هذه الانعكاسات على السلوك السياسي للمواطن العراقي هي:

أولاً: انعكاس قيمة العصبية على السلوك السياسي للمواطن

للقيم العصبية (القبلية) ورابطة النسب في المجتمع العراقي دوراً واضحاً في مجال السلوك السياسي والسلوك الانتخابي، فالمرشحون غالباً ما يلجؤون الى أقاربهم وعشائرتهم عند بدء الحملات الدعائية الانتخابية، فيقوم المرشح بزيارة ذويه لضمان اصواتهم، بل أن بعضهم يجعل من بيوت ومنازل أقربائه وذويه مقراً ومنبراً للتثقيف الانتخابي له، وغالباً ما يقوم الاقارب بإسناده وبث الدعاية له ونشر ملصقاته لاسيما إذا كان المرشح جيداً ومقبولاً في وسط أقربائه وعشيرته^(٣٢) فالأسرة والعشيرة تقف الى جانب مرشحها السياسي وتعمل على دعمه والتشديد له في داخل العشيرة وخارجها من أجل جمع أكبر عدد من الاصوات لمرشحها الانتخابي وهذا يكشف كيف أن نسق العصبية يؤثر في النسق السياسي والانتخابي، إذ لا يزال يلعب الانتماء القبلي ورابطة الدم دوراً واضحاً في مجال السلوك الانتخابي العراقي، إذ نجد الكثير من المرشحين بما فيهم حملة الشهادات والنخب المثقفة في مرحلة قبيل الانتخابات يذهبون الى دواوين ومجالس عشائرتهم طلباً لدعمهم وتأييدهم لكونهم يعلمون أن العشيرة جزء أساسي من البنية والبيئة الاجتماعية العراقية وبإمكانها أن تدعم أحد أفرادها المرشحين، ومن هنا فإن المرشح بعد الولاء السياسي للحزب الذي ينتمي اليه نجده يعتمد على (أسرته وعشيرته وذويه) لدعمه والوقوف إلى جانبه والتثقيف والتشديد له^(٣٣).

ثانياً: انعكاس القيم الذكورية والأبوية على السلوك السياسي للمواطن:

إن الأفراد في الأسرة يجدون أنفسهم مسؤولون أمام أبيهم في الكثير من القضايا التي تُملى عليهم، لذلك فأغلب الافكار والتوجهات السياسية لدى الزوجة والابناء تكون مشابهة لتوجهات الأب في الكثير من المجالات لاسيما إذا كان الأب من النخبة السياسية أو المثقفة، حيث أن الثقافة الذكورية والأبوية في المجتمع العراقي تلعب دوراً مهماً في السلوك السياسي والثقافة السياسية العراقية^(٣٤) إن الزوجة غالباً ما تكون تابعة للاتجاهات السياسية نفسها التي يتبناها الزوج، لاسيما إذا كانت الزوجة ذات مستوى ثقافي وعلمي بسيط والزوج ذو مستوى أعلى أو من النخبة المثقفة، فالزوجات غالباً ما يُؤيدن أزواجهن في اتجاهاتهم السياسية ويدافعن عنهم ويحملن نفس أفكارهم، فالقيم الذكورية تجعل من

المرأة تابعة للرجل في الكثير من القضايا الفكرية والثقافية بما فيها السلوك السياسي، وهذا الشيء ينطبق أيضاً على الثقافة الأبوية، فالأبناء دائماً يتأثرون بأبائهم وتوجهاتهم ويعتبرونهم قدوة لهم لاسيما إذا كان الأب من الشرائح المثقفة فيحاول الابناء التسليم بثقافة والديهم لأنهم الأسوة والقوة في كل المواقف والقضايا وأنواع السلوك بما فيه السلوك السياسي (٣٥) أما في مجال السلوك الانتخابي والانتماء الحزبي، فإن القيم الذكورية والأبوية تؤثر على المرأة والابناء داخل الأسرة الواحدة في مجال المشاركة السياسية، فالرجل عندما يؤيد أو ينتمي الى حزب سياسي معين فإننا غالباً نجد أن أفراد الأسرة يؤيدون نفس ذلك الحزب وذلك الاتجاه، وعندما يقوم رب الأسرة في ممارسة السلوك السياسي الانتخابي وينتخب قائمة سياسية معينة، نجد أيضاً، غالباً ما يكون انتخاب أفراد الأسرة للقائمة نفسها التي انتخبها الأب (٣٦) لذلك يمكن القول أن القيم الذكورية والأبوية لازالت تؤثر معالمها ليست فقط في تشكيل السلوك الاجتماعي والديني عند أفراد الأسرة العراقية فحسب، بل حتى في تحديد سلوكها السياسي، فالمواقف والافكار والاتجاهات السياسية غالباً ما ينقلها الأب الى أفراد أسرته عبر عملية التنشئة والتثقيف

ثالثاً: انعكاس قيمة الطاعة الولاء السياسي (*) على السلوك السياسي للمواطن:

قبل تغيير النظام السياسي كان الولاء السياسي في المجتمع العراقي للسلطة والنظام السياسي الحاكم حاضراً لدى الكثير من أفراد المجتمع بسبب ثقافة الخوف التي زُرعت في قلوب الأفراد من جهة، والنتائج السيئة المتوقعة في حال عدم انتمائهم للحزب أو طاعتهم لذلك النظام السياسي من جهة أخرى، لذلك فإن الولاء السياسي للنظام السياسي قبل ٢٠٠٣ م كان في الأغلب لخوف الأفراد من بطش السلطة والفتك بهم بسبب وجود ثقافة سياسية أحادية الجانب تعتمد على السلطة (٣٧).

بعد تغيير النظام السياسي في عام ٢٠٠٣ فقد وجدنا هناك أنماط سياسية لثقافة الولاء وهي نوع من أنواع الخضوع والتبعية السياسية ومن أهمها (٣٨):

١. خضوع سياسي من قبل الأفراد للحزب أو الجماعة السياسية التي ينتمون اليها لأنها تمثل مصالحهم وأهدافهم ولا يمكنهم الخروج عن ذلك بسبب انتمائهم إلى هذه الجماعات السياسية سواء كان الأفراد مؤمنين بأفكار هذه الجماعات كلياً أو جزئياً.
٢. أعضاء الحزب أو الكتلة السياسية غالباً ما يكونوا خاضعين سياسياً لرؤساء وزعماء احزابهم وكتلهم السياسية وهذه الحالة من ثقافة الخضوع نجد مظاهرها ليست في داخل أروقة الحزب بل نجد ذلك حتى في داخل قبة مجلس النواب والعمل التشريعي، فمثلاً نجد أعضاء الكتلة البرلمانية يصوتون مع تصويت زعيمهم ورئيس كتلتهم ولا يمكن أن يختلفوا عنه إلا في حالات نادرة، وهنا نجد أيضاً أن ثقافة الخضوع السياسي لدى المرأة البرلمانية لرئيس الحزب أو زعيم الكتلة يتجلى بأعظم صورته في مجلس النواب، فأغلب البرلمانيات خاضعات لرؤساء كتلهم بسبب الثقافة الذكورية السائدة حتى في العمل السياسي فنادراً ما نجد أن تختلف امرأة برلمانية مع زعيم حزبها أو كتلتها لأن ذلك قد يؤدي إلى الاستغناء عنها لاسيما إذا كانت البرلمانية وصلت إلى مجلس النواب عن طريق (الكوتا) من خلال ترشيح الحزب لها وليس عن طريق جمهورها وقاعدتها الشعبية فهذا يضعف موقعها بشكل أكبر.
٣. إن طبيعة الولاء السياسي الذي نلاحظه اليوم لا يتوقف على الأفراد المنتمين للأحزاب والكتل السياسية وينحصر بهم، بل أصبحت الوظائف والمناصب في الدولة تحتاج إلى ولاء سياسي فمثلاً نجد أن طلب المواطنين للحصول على وظائف معينة يحتاج إلى تركية من الحزب وأن تكون موالياً ومقرباً له أو بوساطة منه، لذلك إن أغلب الوظائف الجيدة والمناصب الرفيعة (المدنية والعسكرية) يتمتع أصحابها بالولاء السياسي للجماعة السياسية التي وضعت في هذا المكان، بل إن التغطية على المفسدين أصبح يتوقف على هذا الولاء والانتماء السياسي.
٤. هناك تعددية في الولاءات السياسية في المجتمع العراقي لوجود تعددية سياسية وحزبية، رغم أن الولاءات تنحصر في الأغلب باتجاه أحزاب السلطة الحاكمة، وبما أن السلطة في المجتمع العراقي تتشكل عن طريق المحاصصة السياسية والحزبية فالولاءات سوف تكون متعددة وفقاً لذلك، فمثلاً نجد أن الاحزاب التي تكون من حصتها وزارة معينة تقوم بتعيين الموالين لها والمقربين منها ضمن هذه الوزارة وليس وفق معيار الكفاءة والنزاهة والخبرة في التعيين الا ما ندر، لكون المعيار ينحصر بالوساطة والولاء السياسي للحزب والكتلة ومدى القرابة منها، فتعدد الولاءات السياسية من شأنه أن يضعف احساس المواطن بانتمائه للبلد ويضعف الهوية الوطنية للمواطن العراقي.
٥. الولاء للزعيم السياسي، فالكاريزما السياسية لبعض التيارات والزعامات السياسية حاضرة وفاعلة في المجتمع العراقي، فالكثير من أفراد المجتمع تجد لهم ولاءات سياسية لشخصية الزعيم السياسي سواء كان ذلك زعيماً لاتجاه سياسي معين أو قائداً بارزاً لحزب أو كتلة سياسية معينة فنجد الأفراد معجبين به وبسلوكه وهذا ينعكس بدوره على سلوكهم السياسي، فالكثير من الأفراد نجدهم ينتخبون قوائم وكتل سياسية معينة لوجود زعيم سياسي فيها أو يترأسها أو لوجود تأييد لها من قبل ذلك الزعيم السياسي على الرغم من عدم معرفة أكثر اولئك الناخبين ببقية المرشحين الموجودين في داخل القائمة التي يترأسها أو يؤيدها ذلك الزعيم، وإنما الولاء السياسي لشخصه هو الذي يجعل الناخب ينتخب تلك القائمة أو الكيان السياسي الذي تتمتع الشخصيات المرشحة فيه بتزكية من قبل القائد، وغالباً ما تكون تلك الشخصيات المرشحة من نفس طائفته أو قوميته ويحملون اتجاهه السياسي نفسه الأمر الذي يطمئن الناخبون لانتخابهم

وفقاً لتقافتهم وولائهم لزعيمهم السياسي الذي يرون أنه لا يمكن أن يخطئ ومما تقدم يمكن القول إن نمط الولاء السياسي لم يتغير كثيراً بعد التغيير السياسي عن المرحلة ما قبل التغيير، وأن الذي حصل هو أن هناك انتقاله من نمط الولاء السياسي للنظام والحزب الواحد إلى نمط الولاءات السياسية المتعددة في ظل التعددية الحزبية والسياسية فهناك تغير في الولاء الشكلي وفقاً لما تقتضيه المصالح والأهواء والمكاسب.

رابعاً: انعكاس المناطقية على السلوك السياسي للمواطن العراقي:

تعد المناطقية واحدة من مؤشرات السلوك السياسي للمواطن العراقي، فالمواطنون غالباً ما يلجؤون إلى انتخاب شخصيات ونخب سياسية من مناطقهم أو المجاورة لها، لا سيما إذا كان متلائماً مع الاتجاه السياسي للأفراد فيكون قبوله أكثر ودعمه أقوى، وهذا الانتخاب للمرشحين في المناطق نفسها التي يسكنها الناخب من (الأقضية والنواحي والقرى) يرجع الى أسباب عديدة أهمها (٣٩): إن المرشحين من المناطق الجغرافية نفسها هم أكثر فائدة لمناطقهم وأهلهم، فيتمكن المرشحين أن يخدموا مناطقهم في مجال الخدمات والبناء والاعمار وجلب المشاريع وتوظيف العاطلين، وإن المرشح الذي يفوز في الانتخابات والذي يحظى بدعم المجتمع المحلي له يمثل اختباراً للمرشح في كفاءته وخدمته لهم، فإذا أثبت جدارته وخدم المناطق التي ينتمي إليها فسوف يعاد ترشيحه وانتخابه مرة أخرى، والعكس صحيح أيضاً، ففي حالة فشله فسوف لا يعاد تكرار انتخابه.

١. إن المرشحين من المناطق نفسها هم معروفون بالنسبة للمواطنين في تلك المناطق ضمن ما يسمى (بالمعلومية الاجتماعية) فالناس يعرفونهم ويعرفون تاريخهم وعاشوا معهم في السراء والضراء، والمرشح ربما هو أعلم بمعاناتهم من غيرهم، وهم أعرف بمناطقهم واحتياجات أهلهم ومشكلاتهم التي يعانون منها فالمرشحين من خارج مناطقهم لا يعلمون جيداً باحتياجات تلك المناطق فضلاً عن أنهم سوف لا يزورونها إلا نادراً لذلك فالمناطقية تلعب هي الأخرى دوراً في السلوك السياسي العراقي وانتخاب المرشحين، لأن أفراد المجتمع يستشعرون أن ابن الحي أو المنطقة والمرتبطة معهم برابطة القرابة أو المنطقة هو الأولى بأصواتهم لاسيما إذا كان يتمتع بنوع من الكفاءة والنزاهة وملائماً للاتجاهات السياسية لأفراد المجتمع. إن السلوك السياسي الذي يمارسه أفراد المجتمع العراقي غالباً ما يكون خاضعاً وتابعاً لقيم اجتماعية وثقافات فرعية أو محددات أخرى أثرت عليه بشكل مباشر وغير مباشر، فهناك الكثير من القيم الاجتماعية الأخرى التي لها تأثير على السلوك السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣م، منها قيمة (الصبر)، أي تقبل عدد من الأفراد الصبر والاستسلام وطلب السلامة، والرضى بما هو موجود، أي عدم الاعتراض على الحكومة لكونها تمثل مصالح طائفة معينة أو أنها تراعي بعض المتطلبات والحقوق التي كانت ممنوعة في النظام السابق أو خشية الفرد على مصالحه الآنية، وقيمة المشاركة (يد الله مع الجماعة) وهي صورة من إحدى القيم التي انتشرت بعد عام ٢٠٠٣م، وتتلخص بأن الفرد يتبع الأكثرية في سلوكه السياسي، حتى وإن كان السلوك السياسي (للاكثرية) غير ناضج، فتتولد ثقافة سياسية تابعة لجمهور الأكثرية (٤٠).

الذاتية والاستنتاجات

إن التحليل السياسي لأي سلوك سياسي لا يمكن أن يتجاوز العوامل المؤثرة في هذا السلوك سواء كانت هذه العوامل تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر فإن المواطن بالتأكد سيكون رهينة العوامل التي تحيط به في بيئته الاجتماعية العامة سواء كانت عوامل ومؤثرات اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو تلك العوامل التي تتعلق بتربيته ونشأته، وعليه فإن سلوكه السياسي سيتحدد من خلال هذه العوامل ومدى تأثيره بهامند تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ م لم يشهد العراق ممارسة حقيقية للديمقراطية وبمستوى واسع إلا بعد عام ٢٠٠٣م، على الرغم من كثرة السلبات والعقبات التي شابت هذه العملية الديمقراطية ولعل أولها عدم وجود ثقافة سياسية للمواطن العراقي لكي يمارس المشاركة السياسية، فضعف الثقافة السياسية والوعي السياسي لعقود طويلة دفع باتجاه ضعف السلوك السياسي لقد استغلت الأحزاب السياسية العراقية أهمية العامل الديني والعشائري والقومي، وأخذت تستمد منها قاعدتها الجماهيرية، فبعض الأحزاب والقوى السياسية دخلت الانتخابات العراقية منذ عام ٢٠٠٥ م وحتى انتخابات ٢٠٢١م، معتمدة على الرصيد الإثني، وبعضها على الرصيد الطائفي أو القومي، وأصبحت تبني علاقات متينة مع رجال الدين في العراق، مستغلة نفوذهم وأهميتهم بالنسبة للمواطن العراقي، من أجل الحصول على المكاسب السياسية، وتكمن المشكلة هنا أن المواطنين وبسبب تراكمات السياسات الاستبدادية للنظم السياسية السابقة ضعف لديهم الوعي السياسي والهوية الوطنية، وكرس سلوكهم السياسي الانتماءات التقليدية، فلم يصوت الناخب العراقي على الشخصية السياسية الكفوءة التي تعمل على تحقيق الوحدة الوطنية، بل لتلك التي تمثل مصالح الطائفية والعرقية والعشائرية. مثلت هذه الدراسة محاولة للبحث في السلوك السياسي للمواطن العراقي بعد عام ٢٠٠٣م عبر تقصي وبحث البيئة الاجتماعية العراقية المؤثرة في سلوكهم السياسي، وخلصت هذه الدراسة الى وجود عوامل ومتغيرات مؤثرة داخل البيئة الاجتماعية العراقية توجه وتتحكم بشكل متفاوت في السلوك السياسي للمواطن العراقي.

بناء على ما تقدم توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

١- يمكن القول إن المواطن العراقي، يتأثر بعوامل عدة تُسهّم في صناعة وتشكيل وتوجيه سلوكه السياسي، ومن ثم تحدد سلوكه الانتخابي ونشاطه الحزبي، وتؤثر في تصويته من عدمه أي مشاركته في الانتخابات أو العزوف عنها، لاسيما أن حالة عدم الرضا وعدم الثقة تسود هذا المجتمع، وهو نتيجة لعدم

الاستقرار الأمني والتجاذبات السياسية والتطبيق المشوه للديمقراطية، مع قلق وتخوف واضح لدى المواطن حيال مستقبله، وكل ذلك أدى وبنسبة كبيرة منهم للاتجاه نحو التفكير بعدم جدوى المشاركة السياسية.

- ٢- اعتماد النخب السياسية وأحزابها السياسية من أجل الفوز في الانتخابات والحصول على مقاعد في البرلمان أو مجالس المحافظات على الاستقطاب الطائفي والعرقي والعشائري وبالنتيجة وبعد فوز هذه النخب والاحزاب السياسية في الانتخابات ومن ثم توليها الحكم، لم تعمل من أجل تحقيق ما يطمح له المواطن العراقي حيث فقدت مصداقيتها وثقة المواطن بها مما انعكس سلباً على السلوك الانتخابي.
- ٣- الرموز الدينية المتمثلة بالمرجعية الدينية في العراق البعض منها أثبتت قدرتها على ممارسة الديمقراطية في العراق من خلال قدرة الاعتراض ومرونة التوافق، وأثرت بشكل مقصود في السلوك السياسي للمواطن العراقي، وظهرت مرشداً وموجهاً وضابطاً للرأي العام والاحداث السياسية من خلال مواقفها وفتاها ونهجها، إذ قامت بدور الناقد والنافع والمحذر، وأدت الى تنشئة سياسية يصعب تجاوزها من قبل النظام أو الاحزاب أو الافراد لما لها من احترام وتقديس
- ٤- إن مشكلة ضعف الهوية والوحدة الوطنية شاحصة عند النخب السياسية العراقية أكثر مما هي عند القواعد الاجتماعية، لأن النخب تعمل في إطار التصارع، وليس في إطار التنافس بمعنى أن المشكلة يكمن أساسها في البعد السياسي، وأن الوحدة الوطنية الحقيقية إنما تتأسس على ضرورة إبراز الهوية الوطنية الشاملة، مع عدم إنكار الهويات الفرعية الأخرى التي تعمل في إطار فضاء الوحدة الوطنية العراقية.
- ٥- حاولت القوى والاحزاب السياسية العراقية أن تتغير وفق معطيات البيئة الاجتماعية العراقية، بحيث أصبحت تنادي بالدولة المدنية وشعارات التمدن وأصبحت تبحث عن نخب جديدة مستقلة ومتخصصة تتمتع بالمقبولية الاجتماعية وتتسم بصفة الرضا العام لدى الجمهور، وحتى على مستوى الخطاب السياسي أصبحت تتطلع الى مطالب المجتمع، وتدرجها في برامجها السياسية والانتخابية، بحيث اعتمدت بعض الاحزاب السياسية العراقية على مراكز أبحاث ودراسات القياس الرأي العام ومعرفة مطالب الجماهير.

المصادر:

أولاً - الوثائق:

- ١- المادة (٢٠) من دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥.
 - ٢- المادة (٣٠) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية العام ٢٠٠٤.
- ثانياً - التقارير:
- ١- التقرير الاحصائي لمجلس النواب العراقي، شبكة المعلومات الدولية، <https://www.google.com/search?q>.
 - ٢- التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠٠٨، الملف الاجتماعي، المرأة العراقية استلاب دائم، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٨.
 - ٣- التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني ٢٠٠٩، ملف المرأة والتحول المجتمعية في العراق القيود والفرص، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد.

ثالثاً □ الكتب:

- ١- إبراهيم الحيدري، يقضه الهوية العراقية، مركز دراسات الامة العراقية، بغداد، ١، ٢٠١٠.
- ٢- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- ٣- خضر عباس عطوان، قراءة في أزمة المجتمع المدني العراقي، في تطور المجتمع المدني في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٨، اوراق مقدمة لورشة عمل عقدت للأكاديميين العراقيين.
- ٤- رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية السياسية العربية، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، ط١، ٢٠١٢.
- ٥- رعد حافظ سالم، الشروط النفسية والاجتماعية للتوجهات والسلوكيات السياسية، ط١، المكتب المصري للمطبوعات، القاهرة، ٢٠١١.
- ٦- رعد نصيف جاسم، المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية بعد العام ٢٠٠٣، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٢.
- ٧- سلام عطا الله شباط، الاغتراب السياسي والمواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (الاسباب والانعكاسات)، مؤسسة تائر العصامي للنشر، بغداد، ٢٠٢١.
- ٨- عبد السلام بغدادي، المرأة والدور السياسي: دراسة سوسيولوجية مقارنة في ضوء التجارب العالمية العربية - العراقية، مركز عمان الدراسات حقوق الانسان، عمان، ٢٠١٠.

- ٩- عبدالله زاهي الرشدان، التربية والتنشئة الاجتماعية، دار وائل للنشر، عمان، ط١، ٢٠٠٥.
- ١٠- علي أحمد المعماري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار غيداء للنشر، عمان، ٢٠١٥.
- ١١- علي احمد عبد مرزوك، بين التصويت والعزوف مسارات الثقة السياسية في الانتخابات السياسية العراقية المقبلة ٢٠٢١، دار امانة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١.
- ١٢- كنعان مكية، جمهورية الخوف، دار الجمل، بغداد، ط١، ٢٠٠٩.
- ١٣- لطفي بركات أحمد، القيم والتربية، الرياض، دار المريح للنشر، ١٩٨٣.
- ١٤- ماجد الغريابوي، التسامح ومناخ اللا تسامح: فرص التعايش بين الأديان والثقافات، الناشر الحضارية للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٨، ص١١٦ - ١١٧.
- ١٥- ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، التنشئة السياسية وعلاقتها بالقيم السائدة في المجتمع العراقي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٢.
- ١٦- نصير فكري ذياب الربيعي، الثقافة السياسية في المجتمع العراقي دراسة انثربولوجية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠١٤.
- ١٧- نوري سعدون عبد الله القيسي، المتغيرات المجتمعية وأثرها في المرأة العراقية، مجلة دراسات اجتماعية، ع٣٦، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٦.
- ١٨- هشام حكمت عبد الستار وآخرون، علم الاجتماع السياسي، ط١، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، جمهورية العراق، ٢٠١٩.
- ١٩- وصال نجيب العزاوي، المرأة العربية والتغيير السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.

رابعاً □ المجالات :

- ١- إسرائ علاء الدين نوري، العملية السياسية في العراق مشاهد الاستمرار والتغيير، مجلة المستقبل العراقي، مركز العراق للأبحاث، ع ٨، بغداد، ٢٠٠٦.
- ٢- رواء زكي يونس الطويل، استنباط الية جديدة لتفعيل دور المرأة في العراق، مجلة العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مركز العراق للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع١٤، بغداد، ٢٠٠٥.
- ٣- نبيل جاسم محمد، السياسة الاجتماعية للنهوض بواقع المرأة في المجتمعات المتأزمة، مجلة دراسات اجتماعية، ع ٣٦، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٦.
- ٤- نوري سعدون عبد الله القيسي، المتغيرات المجتمعية وأثرها في المرأة العراقية، مجلة دراسات اجتماعية، ع٣٦، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٦.

خامساً □ الرسائل والأطاريح الجامعية :

- ١- ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، التنشئة السياسية وعلاقتها بالقيم السائدة في المجتمع العراقي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٢.
- ٢- نصير فكري ذياب الربيعي، الثقافة السياسية في المجتمع العراقي دراسة انثربولوجية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠١٤.

هوامش البحث

- (١) عبدالله زاهي الرشدان، التربية والتنشئة الاجتماعية، دار وائل للنشر، عمان، ط١، ٢٠٠٥، ص٦٤.
- (٢) لطفي بركات أحمد، القيم والتربية، الرياض، دار المريح للنشر، ١٩٨٣، ص٤.
- (٣) ماجد الغريابوي، التسامح ومناخ اللا تسامح: فرص التعايش بين الأديان والثقافات، ع٣٦، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٨، ص١١٦ - ١١٧.
- (٤) ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، التنشئة السياسية وعلاقتها بالقيم السائدة في المجتمع العراقي، (غير منشورة)، ٢٠٠٢، ص١٢٧.
- (٥) حلیم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٣٤٨.
- (٦) المصدر نفسه، ص٣٤٩.
- (٧) رعد حافظ الشروط النفسية والاجتماعية للتوجهات والسلوكيات السياسية، ط١، المكتب المصري للمطبوعات، القاهرة، ٢٠١١، ص١٦.

- (٨) رعد حافظ سالم، الشروط النفسية والاجتماعية للتوجهات والسلوكيات السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧.
- (٩) سلام عطا الله شباط، الاغتراب السياسي والمواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (الاسباب والانعكاسات) بغداد، ٢٠٢١، ص ١٢٤.
- (١٠) إسرائ علاء الدين نوري، العملية السياسية في العراق مشاهد الاستمرار والتغيير، مجلة المستقبل العراقي ٨، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٤٦.
- (١١) إبراهيم الحيدري، يقضه الهوية العراقية، مركز دراسات الامة العراقية، بغداد، ط١، ٢٠١٠، ص ٥٩.
- (١٢) خضر عباس عطوان، قراءة في أزمة المجتمع المدني العراقي، المجتمع المدني في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٨، ٢٠٠٨، ص ٣٧.
- (١٣) خضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.
- (١٤) رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية السياسية العربية، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، ط١، ٢٠١٢، ص ٢٤٥-٢٤٦.
- (١٥) رواء زكي يونس الطويل، اع١، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٠٦.
- (١٦) رعد نصيف جاسم، المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية بعد العام ٢٠٠٣، ٢٠١٢، ص ٥٢.
- (١٧) عبد السلام بغدادي، المرأة والدور السياسي: دراسة سوسيولوجية مقارنة في ضوء التجارب العالمية العربية - ٢٠١٠، ص ٤٧-٤٨.
- (١٨) التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠٠٨، الملف الاجتماعي، المرأة العراقية استلاب دائم، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٣٧٢.
- (١٩) عبد السلام بغدادي، المصدر السابق، ص ٤٩.
- (٢٠) عبد السلام بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.
- (٢١) رعد نصيف جاسم، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.
- (٢٢) نبيل جاسم محمد، السياسة الاجتماعية للنهوض بواقع المرأة في المجتمعات المتأزمة، ع ٣٦، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٦، ص ١١٣.
- (٢٣) نوري سعدون عبد الله القيسي، المتغيرات المجتمعية وأثرها في المرأة العراقية، مجلة دراسات اجتماعية، ع ٣٦، ٢٠١٦، ص ١٤٢.
- (٢٤) التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني ٢٠٠٩، ملف المرأة والتحول المجتمعية في العراق القيود والفرص، ٢٠٠٩، ص ٤٥٩.
- (٢٥) التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني ٢٠٠٩ ملف المرأة والتحول المجتمعية في العراق القيود والفرص، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٨-٤٩٠.
- (*) نصت المادة (٢٠) من دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ (للمواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة،
- (٢٦) ينظر المادة (٣٠) ٢٠٠٤. العدد ٢٩٨١، المجلد ٤٥: ٢٠٠٤، والفقرة (٤)، المادة (٤٩) من الدستور الدائم ٢٠٠٥،
- (٢٧) احصائيات مجلس النواب العراقي، متاح على الرابط التالي: شبكة المعلومات الدولية، <https://www.google.com/search?q>
- (٢٨) حلیم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٤.
- (٢٩) رعد حافظ سالم، الشروط النفسية والاجتماعية للتوجهات والسلوكيات السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٩.
- (٣٠) المصدر نفسه، ص ١٩٠.
- (٣١) حلیم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٦.
- (٣٢) علي احمد عبد مرزوك، بين التصويت والعزوف مسارات الثقة السياسية في الانتخابات السياسية العراقية المقبلة ٢٠٢١، دار امنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١، ص ٦٥-٧٠.
- (٣٣) علي أحمد المعماري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار غيداء للنشر، عمان، ٢٠١٥، ص ٢٧٥.
- (٣٤) عبد السلام بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.
- (٣٥) نوري سعدون عبد الله القيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١.
- (٣٦) وصال نجيب العزاوي، المرأة العربية والتغيير السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ٣٦.
- (٣٧) كنعان مكية، جمهورية الخوف، دار الجمل، بغداد، ط١، ٢٠٠٩، ص ١٤٢-١٤٤.
- (٣٨) رياض غازي فارين، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١-١٣٤.
- (٣٩) نصير فكري ذياب الربيعي، الثقافة السياسية في المجتمع العراقي دراسة انثربولوجية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠١٤، ص ١٥٢.
- (٤٠) رعد حافظ سالم، الشروط النفسية والاجتماعية للتوجهات والسلوكيات السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.